أخلاقيات المياه ودورها في تحسين إدارة الموارد المائية والتنمية المستدامة

الأستاذ هزرشي عبد الرحمان

البريد الإلكتروني : hazerchi@yahoo.com

مقدمة :

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني نقصا كبيرا في الموارد المائية بحكم موقعها في الشمال الإفريقي وهي من المناطق الأكثر عرضة للجفاف ونقص تساقط الأمطار ، بالإضافة لانعدام الأنهار الدائمة الجريان مثلها مثل مناطق المغرب العربي.

ولقد ازدادت مشكلة ندرة المياه حدة في الجزائر بسبب ازدياد الطلب على الموارد نظرا لتضاعف عدد السكان وخاصة في المدن وتطور الحياة الحضرية، وزيادة الطلب على المياه الزراعية، كما يشكل الجفاف عاملا آخر من العوامل المؤثرة في أزمة المياه.

ولقد أدركت الدولة الجزائرية هذه المسألة منذ وقت فسارعت إلى اتخاذ التدابير والإجراءات وسنت القوانين المختلفة كما رصدت الإمكانات المادية والإدارية والبشرية للحد من مشكلة ندرة المياه ، وضمان تسيير الموارد المائية مراعية أحدث التطورات و النظريات الحديثة التي تراعي مبادئ التنمية المستدامة ومشاركة الجميع في التسيير دون إهمال الجانب الاقتصادي للموارد المائية .

لقد طرأ تغير كبير في العقدين الماضيين في النظرة إلى المياه وأساليب تسييرها ، وأحدثت المؤتمرات الحديثة نقلة نوعية في الأفكار والقيم المتعلقة بالماء ، وتطورا في التشريعات المتعلقة بالمياه سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي ، وكثر النقاش حول الكثير من المفاهيم الحديثة مثل حق المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والإدارة المتكاملة للموارد المائية ، وأخلاقيات استخدام المياه التي أخذت حيزا كبيرا من أعمال المنظمات والجمعيات والمؤتمرات المهتمة بمسائل استخدام الموارد المائية .

ففي أعقاب انعقاد المنتدى العالمي للمياه في مراكش عام 1997 تم طرح مصطلح أخلاقيات المياه كأحد أهم القضايا المؤثرة في الخدمات المائية على المستوى العالمي خلال المرحلة المقبلة ، مع التنبيه على ضرورة وضع أسس ومبادئ لأخلاقيات المياه للحد من الاستهلاك المفرط للمياه ، وضمان خدمات نوعية لجميع البشر وخاصة في البلدان الفقيرة .

فما هي أخلاقيات المياه ؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحسين إدارة الموارد المائية ؟

للإجابة على هذا التساؤل تم اعتماد الخطة التالية :

المبحث الأول : مبادئ وأسس أخلاقيات المياه

المطلب الأول : الماء حق من حقوق الإنسان

المطلب الثاني : نظام أخلاقيات المياه في القانون

المطلب الثالث : نظام أخلاقيات المياه في الدين الإسلامي

المبحث الثاني : تفعيل أخلاقيات المياه

المطلب الأول : تفعيل أخلاقيات المياه في مجال القانون و الإدارة

المطلب الثاني : تفعيل أخلاقيات المياه في مجال التربية والإعلام والمجتمع المدني

خاتمة

المبحث الأول: مبادئ وأسس أخلاقيات المياه

يمتلك العالم كميات هائلة من المياه العذبة ومع ذلك فإن توزيعها يتم بشكل غير عادل ، وبسبب سوء الإدارة ومحدودية الموارد والتغيرات البيئية القائمة أصبح نصف سكان المعمورة محرومين من مياه الصالحة للشرب ومن مرافق التطهير الصحي .

المطلب الأول : الماء حق من حقوق الإنسان

تشير تقارير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية إلى وجود أزمات كبيرة في مجال الخدمات المائية تعاني منها النظم الإدارية المكلفة بالموارد المائية فرغم التقدم الهائل في توفير كميات المياه العذبة على الصعيد العالمي فإن الكثير من البشر مازالوا محرومين من المياه الصالحة للشرب ومن مرافق التطهير . وإذا استمرت الأوضاع على هذه الوتيرة فإن مناطق كإفريقيا جنوب الصحراء و منطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ، وجزء كبير من آسيا لن تتمكن من تحقيق هدف الأمم المتحدة الإنمائي القاضي بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب والذين لا يمكنهم الحصول على مرافق التطهير الصحي إلى النصف بحلول عام 2015 ، وإن سوء الإدارة والفساد وغياب المؤسسات الملائمة ونقص الاستثمارات في بناء القدرات التقنية والبشرية ، كلها عوامل ساهمت في هذا الوضع[1] .

كما تركز هذه التقارير على أن المياه مسؤولية مشتركة وتؤكد على أن ان الحكم السليم في إدارة موارد العالم المائية جزء هام من خطة القضاء على الفقر المائي ، وتكشف أن النظم الإدارية تتجاوز مستوى الحكومات لتشمل السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني[2] .

هذا وقد صرح مدير اليونسكو كويشرو ماتسورا في 2006 أثناء انعقاد المنتدى العالمي الرابع للمياه بمكسيكو بأن " الحكم السليم أساسي لإدارة حاجاتنا المتزايدة من المياه العذبة وضروري لمكافحة الفقر ،وليس هناك خطة نموذجية للحكم الجيد ، ذلك أن وضع مثل هذه الخطة أمر معقد ويجب أن يتسم بالحركة بحسب الحالات ، لكن الخطط يجب أن تستقطب المؤسسات الملائمة ،وأطر العمل القانونية الفعالة والمتينة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والموارد البشرية والمالية الكافية "[3]

وأمام هذا الوضع الذي ينذر بتأزم مسألة المياه في أماكن كثيرة من العالم بل حتى في المناطق التي لا تعاني من أزمة مياه في الوقت الحاضر ، بات من الضروري الحث على الحفاظ على الموارد المائية والنظر إلى مستقبل هذه المادة الضرورية لحياة الإنسان واستمرارها ، فبدأ الاتجاه والدعوة إلى التنمية المستدامة للموارد المائية حفاظا على حق الأجيال القادمة في المياه ، وكان ذلك بعد انعقاد قمة البيئة والتنمية في **ريو دي جانيرو** بالبرازيل عام 1992 ، فشهدت التنمية المستدامة اهتماما كبيرا على الصعيد العالمي والوطني والإقليمي تطبيقا لجدول أعمال القرن الواحد والعشرين الذي أعلنته الأمم المتحدة بعد القمة ، وأصبح موضوعا متداولا في مختلف المنتديات والمؤتمرات العلمية والسياسية ، وأخذ قسطا من اهتمام الباحثين خاصة فيما يتعلق بالموارد المائية حيث يجب أن تستخدم بشكل مستدام يحقق الرفاهية للجيل الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة ، ولم تعد احتياجات الإنسان الأساسية ورفع مستوى المعيشة ، وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي هدفا من أهداف التنمية ، بل أصبحت من أبرز حقوق الإنسان التي يجب احترامها.

لقد تبنت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والإنسانية والثقافية حق الإنسان في الصحة وأضافتها للميثاق و تم الإعلان صراحة في القرار 292 / 64 التي أعلنت فيه حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي في الدورة الرابعة والستون بتاريخ 28 جويلية 2010 [4] .

وبناء على ذلك عدلت كثير من الدول[5] دساتيرها لتنص عل الملكية العمومية للموارد المائية ، ونصت على أن المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي حق من الحقوق الأساسية للإنسان ، وانطلقت لإعداد سياسة وطنية تقوم على الإدارة التضامنية للمياه بما في ذلك مبدأ مشاركة المستخدمين في تسيير قطاع المياه في جميع المستويات كالتخطيط والإدارة والمراقبة .

المطلب الثاني : نظام أخلاقيات المياه في القانون

ظهر مصطلح أخلاقيات المياه بعد انعقاد المنتدى العالمي الأول للمياه في مراكش عام 1997 ، حيث تم الاتفاق على ضرورة وضع أسلوب أخلاقي للحفاظ على المياه والحد من هدرها، والعمل على تسييرها بعقلانية تأخذ في الحسبان مبدأ الاستدامة والإنسانية في استخدام الموارد المائية ، فقضية المياه تستدعي وضع أسس جديدة من الجانب الأخلاقي والإنساني في ظل الأوضاع المائية الحالية ، فهناك فئة من البشر يستهلكون أكثرية المياه ويستخدمونها لصالحهم بينما يعيش الملايين من الناس بدون مياه صالحة للشرب وبدون صرف صحي ويتعرض ملايين من الأطفال للموت والأمراض بسبب تلوث المياه .

ودار النقاش طويلا في الملتقيات والمؤتمرات التي تلت ، وسعت كثير من المنظمات الدولية المهتمة بشؤون المياه ، وبذلت مجهودات كبيرة من قبل المختصين ، لتصدر منظمة اليونسكو نظام أخلاقيات المياه code of water ethics كما تم إنشاء الشبكة الدولية للأبحاث وأخلاقيات المياه (RENWA) Global Research and Ethical Network Embracing water والتي تعمل في نطاق اللجنة الدولية لأخلاقيات العلوم والتقنية التابعة لمنظمة اليونسكو (COMEST) World Commission on Ethics of Sience and Technologie[6].

كما تم تأسيس ثلاثة مراكز إقليمية عام 2001 وهي على التوالي

المركز الأول في استراليا يعمل في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي بالتنسيق مع الجامعة الأسترالية

المركز الثاني في النرويج يعمل في المنطقة الإسكندنافية وشمال البلطيق بالتنسيق مع مجلس المياه النرويجي

المركز الثالث في مصر يعمل في المنطقة العربية وبالتعاون مع وزارة الموارد المائية والري تحت اسم المركز الإقليمي للأبحاث والدراسات عن أخلاقيات استخدام المياه[7].

وتعمل هذه المراكز الثلاثة تحت إشراف الشبكة الدولية للأبحاث وأخلاقيات المياه وتسعى لنشر المعرفة وتبادل الخبرات وتحسين السلوكيات الاجتماعية ورفع الوعي ونشر قصص النجاح في مجال أخلاقيات المياه[8] .

ولقد قام المركز الإقليمي لأخلاقيات المياه بالقاهرة بتدشين الشبكة العربية لأخلاقيات المياه Arab Network for Water Ethics بالتعاون مع اليونسكو والعديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتم اعتماد الشبكة عضوا تحت مظلة المجلس العربي للمياه لتكون أداة فاعلة على مستوى المنطقة في نشر ثقافة أخلاقيات المياه والسعي لإيجاد سبل التعاون بين العاملين في قطاع المياه ومما جاء ضمن أهداف الشبكة :

- الاستفادة من الخبرة الواسعة في مجال الإدارة المائية في المنطقة العربية
- التعاون مع مراكز البحث والمؤسسات التعليمية ، والصناعية ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية

- تسليط الضوء على دور المتغيرات الاجتماعية والثقافية في حل النزاعات المتعلقة بالمياه وتعزيز أخلاقيات التعاون في الأنهار العابرة للحدود .
- إشراك جميع أصحاب المصلحة في استكشاف القضايا المتصلة بأخلاقيات استخدام المياه العذبة
- تعزيز الوعي بالقضايا الاجتماعية والثقافية و الأخلاقية في الجوانب التقنية والسياسية لإدارة المياه
- تشجيع البحوث المبتكرة في القضايا المتصلة بالمياه
- بناء القدرات للأفراد والمهنيين الشباب في قطاع المياه ، مع التركيز على جوانب الاتصال والتفاوض في حل النزاعات[9].

وفي 2000 بعد انعقاد المنتدى العالمي الثاني للمياه في هولندا تم التطرق إلى التحديات التي تواجه إدارة المياه والمتمثلة في الحاجات الرئيسية من المياه ،وضمان الأمن الغذائي ،وحماية الأنظمة الحيوية ، والمشاركة في تسيير الموارد المائية ، وإدارة المخاطر[10].

إن أخلاقيات استخدام المياه كما طرحها الاتحاد الأوروبي للمياه[11] يرى أن يتم أداء قسم للأفراد العاملين في مجال إدارة الموارد المائية مثلما يتم بالنسبة للعاملين في المهن الأخرى كالطب والمحاماة وغيرها ، وانتهى الاتحاد إلى وضع مسودة لوثيقة أخلاقيات المهنة في قطاع المياه بعد المنتدى العالمي الثاني للمياه تنص على ما يلي:

" يتوقع من أعضاء الاتحاد أن يستخدموا تأثيرهم بأقصى درجة وأن يتصرفوا بأقصى قدراتهم للحفاظ على وضع مائي مستدام بالطرق التالية :

- أن يعمل على تشجيع استخدام المياه المنصف والعادل والمستدام والأخذ بعين الاعتبار احتياجات البيئة.
- ألا يسمح عن علم أو عن قصد باستنزاف المياه.
- ألا يسمح عن علم أو عن قصد بتعريض البيئة المائية أو الموارد المائية للضرر بسبب صرف كميات غير مقبولة لأي مادة ملوثة فيها .
- أن يعي بأن مساهمته في توفير خدمات المياه هي مساهمة هامة في تحقيق الرفاه والتقدم الإنساني.
- أن يشجع على استخدامات المياه غير الضارة بها أو للبيئة الحيوية التي تعتمد عليها ، وأن يعزز هذه البيئة قدر المستطاع .
- أن يعتنق احتياجات المجتمع ويتبناها.
- أن يشجع مبادئ التكامل في إدارة المياه والبيئة بمفهومها العريض .
- أن يستخدم حكمته في خدمة المجتمع وأن يسعى باستمرار إلى التعلم
- أن يكون قدوة للآخرين في تصرفه المسؤول نحو البيئة
- ألا يشترك في أي عمل أو تصرف فاسد وأن يحافظ على تصرف مهني عالي المستوى ليكون مثالا للآخرين [12].

كما أن الأكاديمية الأمريكية لمهندسي الموارد المائية وهي منظمة غير ربحية تأسست في 2004 من قبل مهندسي الموارد المائية الذين كانوا أعضاء في الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين ومعهد الموارد المائية تهدف إلى تحسين الممارسة ، والنهوض بمهنة هندسة الموارد المائية مع الاعتراف بالممارسة الأخلاقية لهندسة الموارد المائية، في المجالات التالية : تسيير السدود ، الصرف الصحي ،إدارة الفيضانات ،المياه الجوفية ، قانون المياه وغيرها ... وقد تبنت في عملها نفس المبادئ والأسس لأخلاقيات استخدام الموارد المائية فوضعت كود الأكاديمية الأمريكية لمهندسي الموارد المائية[13].

المطلب الثالث : نظام أخلاقيات المياه في الدين الإسلامي

ومما ينبغي تسجيله في هذا المجال أن هذه المبادئ التي تم التوصل إليها في مجال أخلاقيات المياه تتماشى مع ما يدعو إليه ديننا الحنيف ، فإذا نظرنا إلى القرآن الكريم ،وإلى أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وفي الفقه الإسلامي فإن الماء يكتسي أهمية كبيرة في القرآن الكريم حيث تكرر ذكره 63 مرة ، واعتبره الله نعمة أنعم بها على عباده ومخلوقاته، وجعله أساسيا لبداية الحياة واستمرارها فقال تعالى : (وجعلنا من الماء كل شيء حي)[14]ومن أهم ما جاء في القرآن الكريم بشأن الماء قوله تعالى في شأن قسمة الماء بين قوم صالح والناقة : (ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر)[15] .

أما في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فقد قال : " الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ " فقرر الملكية العامة للمياه، ومنع السيطرة على المياه العامة كالأنهار الكبيرة والبحار، ومن ثم اتجهت عناية الفقهاء المسلمين باستنباط أحكام المياه في الكتب الفقهية ومع تطور الحضارة الإسلامية واتساع رقعة الدولة الإسلامية ، وورود مسائل جديدة فيما يخص حيازة المياه وملكيتها وقسمتها وتوزيعها في مختلف الاستعمالات ، سواء الاستعمالات الصناعية أو الزراعية أو المنزلية، والأعراف المائية وأحكام الضرر، وحريم الآبار والأنهار والعيون[16] .

أما فيما يخص مبادئ العدالة الاجتماعية فإنها من أهم أساسيات الفكر الإسلامي[17] وبخاصة في مسألة حق الحصول على الماء وتحريم منع المياه على الإنسان أو الحيوان وحتى في المجال الزراعي ، فقد قرر الفقهاء عدم منع الماء مع تحديد أولويات استخدام المياه في مجال الاستهلاك المنزلي أو الزراعي أو الصناعي [18] .

وفي مجال المحافظة على المياه وحمايتها، فالماء نعمة يجب المحافظة عليها وحمايتها[19] من كل تبديد أو إسراف ، أو تلويث، فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعدم الإسراف في كل الأحوال فقال : " لا تسرف ولو كنت على نهر جار "[20] وإن كان في الوضوء والعبادة فهو ينسحب حكمه على سائر الاستعمالات ،ونهى أن يبال في الماء الراكد[21] ، وقال : " اتقوا الملاعن الثلاث الماء والظل والطريق "[22] .

و في مسألة الشفافية والمشاركة في التسيير فكما مر الحديث: " الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ " فإنه يعني الملكية المشتركة كما يعني مشاركة المستخدمين في التسيير والإدارة ، ولقد شهدت الحضارة الإسلامية تطبيقات عملية لهذه المبادئ في تسيير الموارد المائية وحل النزاعات المتعلقة بالمياه في كثير من المناطق ، ومن الأمثلة على ذلك محكمة المياه ببلنسية في الأندلس وتوزيع مياه السواقي والأنهار [23] .

أما مسألة اعتبار تسعير الماء فإن الفقهاء قرروا إمكانية ملكية الماء المحرز في الصهاريج والأنابيب والقارورات الذي يستولي عليه الإنسان ببذل جهد مالي أو بدني ومن ثم فإن له بيعه وأخذ الثمن لقاء المجهود الذي بذله أو التكلفة التي تحملها ، إذن فمسألة استرداد التكاليف أمر نظمته الشريعة الإسلامية ولكن لا يبقى على إطلاقه فيجب مراعاة الظروف الاجتماعية للمستخدمين .

ويمكن أن نعتبر أن أهم مبادئ أخلاقيات المياه في الشريعة الإسلامية هو التأكيد على أفضلية البشر[24] على سائر المخلوقات وأن تسخير جميع المخلوقات للإنسان ، قال تعالى : (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)[25] ، و معلوم أن هذا التكريم والتفضيل هو مناط التكليف والمسؤولية تجاه البيئة بصفة عامة ، والموارد المائية بصفة خاصة .

المبحث الثاني : تفعيل أخلاقيات المياه

إننا في منطقتنا العربية نعاني أزمة كبيرة في الموارد المائية ، ونحن في أمس الحاجة إلى تفعيل أخلاقيات استخدام الموارد المائية وإلى زيادة حصيلة المكون الأخلاقي في التعامل مع المياه وترسيخ ثقافة ترشيد استهلاك الماء في جميع الاستعمالات المنزلية أو الصناعية أو الزراعية ، و يجب استخدام جميع الوسائل القانونية أو الإعلامية أو التربوية للوصول إلى ثقافة مائية تساهم في ترشيد استخدام الموارد المائية.

المطلب الأول : تفعيل أخلاقيات المياه في مجال القانون والإدارة

يعتبر الالتزام والإرادة السياسية من أهم المقومات لتحقيق الرفاهية للمجتمع ، و لا يمكن أن يتم ذلك من دون سن القوانين التي تضبط سلوكيات الأفراد داخل النسيج المجتمعي ، وترسم السياسات العامة للدولة ، و تحدد مهام ومسؤوليات الهيئات والإدارات العمومية ، فيسير المجتمع قيادة وشعبا على طريق واضح تحدد فيه الأهداف وتبين فيه الوسائل ، ومن بين الأمور المهمة التي يجب أن تعطى العناية من التشريع مسألة الموارد المائية ، فكما مر معنا من قبل أن أخلاقيات المياه قد برزت إلى الوجود بل وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الإدارة المتكاملة للموارد المائية ، فيجب أن تدرج تلك المبادئ في السياسة المائية الحديثة .

فيصبح من الضروري تحديث القوانين المتعلقة بالموارد المائية وتسييرها وخلق المؤسسات الكفيلة بذلك واعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية والنص على الملكية العمومية للمياه ، وفسح المجال لمشاركة المستخدمين في إدارة المياه

وتسييرها وتنظيم جمعيات مستخدمي المياه لتؤدي دورا فعالا في هذا المجال ، ويجب النص على اعتبار الماء سلعة اقتصادية ، والعمل على سياسة واقعية للتسعير للمياه الموجهة للاستعمال المنزلي تعتمد على احتياجات الفرد الحقيقية والتي تضمن المستوى المطلوب للحياة والنظافة والصحة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، وتعكس سياسة الترشيد ، وتحقق العدالة الاجتماعية ، وتغطي في نفس الوقت تكاليف الخدمات المائية وتحافظ على استدامة تلك الخدمات بشكل جيد[26] .

إن الجزائر قد خطت خطوات جبارة في مجال التشريع المائي بتبنيها الأفكار والمبادئ الحديثة في إدارة الموارد المائية كالنص على الملكية العامة للموارد المائية ، ومبدأ التشاور في التسيير ، والمبدأ الاقتصادي للمياه ليشمل تكاليف التشغيل والصيانة وكذا تكاليف الصرف الصحي ومعالجة المياه المستعملة ، لضمان تحكم أحسن للمياه ، وتبنت استراتيجية تهدف إلى زيادة تعبئة الموارد المائية سواء التقليدية منها أو غير التقليدية لضمان تلبية الحاجات المائية المختلفة ، وإعادة التأهيل للبنية التحتية لتحسين نوعية الخدمات، ورغم هذه المجهودات المبذولة في هذا الإطار إلا أننا نسجل بعض الملاحظات [27] :

يتسم استهلاك المياه في الجزائر بالتبذير وارتفاع الفاقد بسبب التسربات ،والتوصيلات غير المشروعة وعدم استعمال العدادات ، بالإضافة إلى التصرفات اللامسؤولة للمواطنين الذين يستخدمون المياه بطريقة غير رشيدة مثلا : في الاستحمام وفي الوضوء وفي غسيل السيارات ورش الحدائق .

ولذا ينبغي السعي للحد من تبذير الماء والاستعمالات غير العقلانية من قبل الكثير من المستخدمين بسبب عدم وضع العدادات أو بسبب السرقة عن طريق التوصيل غير المشروع ، والإسراع في إعادة تجديد شبكات المياه القديمة والتي يعود أكثرها إلى فترة الإستعمار.

السعي إلى التطبيق الصارم للقوانين و تفعيل أجهزة الرقابة للمحافظة على الموارد المائية والعمل على تسليط العقوبات على المخالفين والعمل على القضاء على المخالفات المائية كالاستهلاك المجاني وعدم استخدام العدادات والتوصيلات غير المشروعة وتلويث المياه.

تشغيل محطات التطهير والتصفية و تفعيل محطات الصيانة والتصليح لتساهم في الحد من الطلب على المياه في الميدان الزراعي والعمل على إقناع الفلاحين باستخدام المياه المعالجة .

العمل على تنمية الموارد البشرية العاملة في قطاع المياه وتأهيلها لتواكب التطورات العلمية والإدارية المتعلقة بتسيير الموارد المائية .

المطلب الثاني : تفعيل أخلاقيات المياه في مجال التربية والإعلام والمجتمع المدني

إن السياسة المائية الرشيدة ، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وسن القوانين والتشريعات لا يمكن أن تؤدي دورها بشكل جيد إذا لم يواكب تلك السياسة خطط هادفة في ميدان التعليم والتكوين، وبرنامج طموح للتوعية وحملات منظمة للتثقيف بأهمية المحافظة على المياه وترشيد استهلاكها لدى المواطنين ، ويقع عبء هذه المهمة على مؤسسات التعليم والتكوين بجميع هيئاتها ووسائل الإعلام والمجتمع المدني ، كما يمكن للمرأة أن تؤدي دورا مهما في مسألة التوعية والتثقيف.

إن المشكلات المائية لا تقتصر على إقليم معين أو على فئة بعينها أو على زمن محدود ، إنما تمتد آثارها على كل أصقاع الدنيا وفي كل الأزمان وتطال جميع البشر ، ولذلك فإن تدعيم الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه ونشر أخلاقيات استخدام الموارد المائية يجب ألا يبقى محدودا عند فئة من الناس أو في زمان معين أو في مكان واحد ، بل يجب أن يكون مهمة نسعى جميعا للعمل من أجلها ، وألا تكون مقتصرة على المناسبات الخاصة ، و ألا تكون حبيسة قاعات الدراسة أو مدرجات المؤتمرات والملتقيات ، كما لا يمكن بحال أن تمارس في الحملات الباهتة التي تدعو ـــ في بعض الأوقات ـــ إلى المحافظة على المياه ، ولا يكون لها كبير الأثر في نفوس وسلوكيات المواطنين ، لذلك ينبغي البحث عن وسائل أكثر فاعلية و أشد إقناعا و أعمق تأثير في أفراد المجتمع .

ويعتبر التعليم في عصرنا الحاضر أهم وسيلة من وسائل التأثير وتغيير سلوكيات الأفراد وعامل من عوامل التنمية الشاملة، فالتعليم هو الذي يحقق أهـــداف الأمـــة ويشكل مستقبلها ولذلك تعتمد المجتمعات اليوم على عنصر التربية والتكوين في تنفيذ مشاريعها، وتسعى إلى تكوين القيادات والزعماء في المدارس والجامعات والمعاهد المتخصصة سعيا منها لتحقيق التنمية المنشودة و التطوير والتحديث المطلوب في كل المجالات.

ونظرا لأهمية التعليم تبنت جمعية الأمم المتحدة قرارا بإعلان العقد 2005 – 2014 " **عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة** "[28] وتم اختيار منظمة اليونسكو لقيادة العملية الإعلامية والترويج لهذا القرار ، وتكليفها بالتشاور مع المنظمات والحكومات حول طرق وآليات تعزيز وتطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة ، كما دعا القرار الحكومات لدمج عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة في إستراتيجيتها وبرامجها التعليمية ، ولقد قامت اليونسكو بتعديل جميع برامجها لتحقيق الأهداف المطلوبة، ومن بين الأهداف التي سطرتها : " **تعليم المياه من أجل التنمية المستدامة** "، وتم تشكيل فريق عمل عالمي لإعداد خطة عملية مفصلة لبناء القدرات الوطنية للدول الأعضاء في اليونسكو كي تدعم المؤسسات المسؤولة عن المياه والمعاهد التعليمية والإعلام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف إدارة الموارد المائية المستدامة[29] .

ولقد توصلت المجموعة إلى أن تلك الأهداف المتعلقة بإدارة الموارد المائية لا يمكن أن تتحقق إلا بتطوير الثقافة المائية وتنمية الوعي بالمشاكل المائية لدى المجتمع، وضرورة التنبيـــه على تلك الاهتمامات داخل أفراد المجتمع حتى و لو كانت الإرادة السياسة للدول تتماشى مع الإدارة المتكاملة للمياه.

وتطبيقا لخطتها حددت مجموعة العمل المتخصصة خمس شرائح رئيسية هي : طلاب الجامعة وصناع القرار طلاب معاهد التكوين المهني والتقني ، المدارس حتى المرحلة الثانوية ، المجتمع المدني والمستخدمين ، ووسائل الإعلام فتلاميذ المدارس هم الفئة المهمة في المجتمع ، وعليها ينبغي التركيز في عملية تعليم المياه من أجل التنمية المستدامة ، فتعليم ثقافة المياه والتربية البيئية بصفة عامة ، وأخلاقيات استخدام المياه ، يعتبر الركيزة الأساسية في ترسيخ الفكر المائي والثقافة البيئية في المجتمع .

ويتيح التعليم من أجل التنمية المستدامة الفرصة للحصول على تعليم يتعلق بالمياه ، بما في ذلك جلب المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ، والمهارات المتعلقة باستدامة المياه لأن التعليم يساعد على تغيير السلوك ، و يمكن من تعلم المهارات في إدارة المياه ، ويتيح إمكانية الانتفاع بالمياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي ، كما أن المؤسسة التعليمية توفر التوجيه والإشراف وتقييم مدى استجابة المتمدرسين للعملية التعليمية المتعلقة بإدارة الموارد المائية[30].

وينبغي ألا يقتصر التعليم من أجل استدامة المياه على مقاعد الدراسة والتدريس الرسمي ، أو أن يكون بإضافة مادة جديدة تضاف إلى البرنامج الدراسي ، وإنما يجب أن تكون عملية التعليم من أجل استدامة المياه هدفا من أهداف العملية التعليمية ككل، بحيث تتخلل جميع المواد الدراسية ، وتتعلق بالمنهج الدراسي كله ، لتصبح أخلاقيات استخدام المياه ملكة راسخة في نفس المتعلم ، بحيث يستطيع أن يؤثر في المجتمع ويجعله يستجيب لتغيير السلوكيات المنافية لأخلاقيات استخدام المياه.

إن التعليم من أجل استدامة المياه يهدف إلى أربعة أهداف:

ـــ المعرفة: وتعني فهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها علوم المياه ، والعلاقة بين الماء والمجتمع ، ومفهوم استدامة المياه.

ـــ **القيم والاتجاهات**: وتعني الأفكار التي تساهم في بلورة أخلاقيات المياه

ـــ **مهارات التفكير** : وتعني القدرة على التحليل العلمي للقضايا المائية

ـــ **المواطنة** : وتعني العمل على تجسيد أخلاقيات المياه في المجتمع[31]

ونتمنى أن ينال عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة حظه في منظومتنا التربوية ، وفي برامج التكوين المهني وفي التعليم العالي والبحث العلمي ونحن نعيش الإصلاحات في هذه القطاعات الحساسة والهامة ، وعلى كل المستويات ، فينبغي أن يعطى لموضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة حقه ونحن بأمس الحاجة إليه ، وخاصة ما يتعلق تعليم المياه من أجل التنمية المستدامة ، والاستفادة من برنامج اليونسكو وما تتيحه هذه الفرصة من إمكانات بشرية ومادية.

ثم يأتي دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة أخلاقيات استخدام المياه وترسيخها ، فإن لها الدور الكبير في تحريك المجتمع ونشر الثقافة البناءة ، ولذا يجب أن تضطلع بمهامها وتؤدي دورها ، إذ أنها تستطيع دعم وتقوية الرأي العام فيما يتعلق بالمياه وتسييرها ، ومن أهم ما تقوم به عرض السلوكيات الرشيدة وتصوير كيفية الاستعمال الأمثل للمياه بشكل مقبول ومؤثر ، كما يمكنها التنفير من السلوكيات المنافية للأخلاق والثقافة المائية ، وينبغي التنبيه في هذا الصدد إلى ضرورة رفع مستوى البرامج الإعلامية في هذا الموضوع لتساهم في تعزيز ما يقوم به التعليم.

ومن الواجهات الإعلامية المؤثرة المسجد فينبغي أن يشترك في العملية الإعلامية لما له من تأثير على نفوس المصلين واستخدام الموروث الديني والحضاري لأمتنا في التعامل مع المياه ، فكما ذكرنا في البداية أهمية المياه في القرآن ، و ما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في التنبيه على أهمية الماء في مجال العبادات أو في مجال المعاملات ، ففي مجال الطهارة فيكفي أن نذكر في أهمية الحفاظ على الماء وعدم تبذيره الحديث : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويغتسل بأربعة أمداد "[32] .

والمسجد له دوره الكبير في مجتمعنا فهو منبر إعلامي وتثقيفي وتربوي نصل به إلى كل شرائح المجتمع ، فإن كان للمدرسة طائفة معينة وهي التلاميذ وللجامعة والمعهد طلابه ، فإن رواد المسجد هم كل طبقات المجتمع ، ولأن مهمة المسجد هي الدعوة إلى وجوب احترام التشريعات القانونية التي تقوم بالتنظيم والإصلاح ، فمن واجب الإمام أن يرشد الناس إلى المفاسد والمضار المترتبة على استنزاف الثروة المائية ، والشريعة الإسلامية تنهى عن كل ضرر سواء تعلق بالإنسان أو بالحيوان أو بالماء ، وينبغي أن تصاغ هذه الأهداف وتلك البرامج المخصصة للدروس المسجدية والخطب بشكل يجعلها مؤثرة ودافعة إلى اعتناق مبادئ أخلاقيات المياه جزء من الثقافة الدينية الإسلامية والفقهية التي يؤجر عليها المسلم لأنها جزء من عبادته لربه .

خاتمة :

إن أخلاقيات استخدام المياه كما تبنتها مختلف الهيئات تتماشى مع تعاليم ديننا الحنيف ولها دور كبير في ترشيد استخدام المياه والمحافظة على الثروة المائية كما ونوعا ، وتلعب دورا مهما في التشريعات والقوانين المتعلقة بالمياه و تشكيل السياسة المائية للمجتمع .

كما يجب تفعيل دور أخلاقيات استخدام المياه في ميدان التربية والتعليم والتكوين ، بالإضافة لما يلعبه الإعلام من دور في نشر وترسيخ الثقافة المائية ، ومن بين أهم المنابر المسجد لما له من تأثير على المجتمع .

المراجع

1. القرآن الكريم
2. وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ، ج 5 ص دار الفكر دمشق ط 1 ، 1991

3. الونشريسي ، المعيار المعرب ،ج 8
4. ابن الرامي ،الإعلان بأحكام البنيان
5. سعيد بن حمادة ، الماء والإنسان في الأندلس ، دار الطليعة بيروت
6. سيد وقار حسيني ، الفكر الإسلامي في تطوير مصادر المياه والطاقة ، ت سمية زكرياء زيتوني، دار فصلت للدراسات والترجمة والنشر ، حلب ، سوريا ، ط 1 ، 1998
7. محمد القدوري، حيازة العقار وحيازة المنافع ،دار الأمان ، الرباط ،ط 1 ،2005
8. تقرير الأمم المتحدة " المياه مسؤولية مشتركة " مكسيكو 16 _ 22 مارس 2006 _ المنتدى العالمى الرابع
9. الأمم المتحدة الجمعية العامة ، الدورة 64 بند 48 القرار 298 /64 إعلان حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي
10. وليد زباري ، أخلاقيات المياه ..الوصايا العشر ،صحيفة الوسط البحرينيةالعدد 1598
11. www.nwrc-egypt.org/rcwe/
12. M.A. Hefny Water management ethics in the framework of environmental and general ethics: The case of Islamic water ethics _ Water Ethics Marcelino Botín Water Forum 2007 .Ed: Taylor and Francis Group
13. ملتقى البيئة من منظور شرعي جامعة أدرار 4 ماي 2004
14. www.unesco.org
15. محمد بلغالي ، سياسة الموارد المائية في الجزائر تشخيص الواقع وآفاق التطوير ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، مداخلة قدمت للندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط من تنظيم مخبر البحث في علوم المياه ، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر 22_ 24 مارس 2008

الهوامش :

1. تقرير الأمم المتحدة " المياه مسؤولية مشتركة " مكسيكو 16 _ 22 مارس 2006 _ المنتدى العالمى الرابع للمياه .
2. نفسه
3. اليونسكو ، بيان صحفي رقم 2006 /14 في 19 مارس 2006
4. الأمم المتحدة الجمعية العامة ، الدورة 64 بند 48 القرار 298 /64 إعلان حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي في : 26 جويلية 2010 .
5. منها الأرغواي ، فنزويلا ، نيجيريا ، بوليفيا
6. علي نور الدين إسماعيل ، المنظور الاقتصادي والبيئي لأخلاقيات استخدام المياه صحيفة الاقتصادية الالكترونية الأربعاء 7 فبراير 2007 العدد 4867
7. نفسه http://www.aleqt.com/2007/02/07/article_7828.html
8. المركز الإقليمي للأبحاث والدراسات في أخلاقيات المياه /www.nwrc-egypt.org/rcwe
9. نفسه
10. وليد زباري ، أخلاقيات المياه ..الوصايا العشر ،صحيفة الوسط البحرينيةالعدد 1598 – الأحد 21 يناير 2007م
11. اتحاد مهني غير حكومي يضم 29 جمعية من جمعيات المياه الوطنية في دول الاتحاد الأوربي والتي تضم المختصين والعاملين في مجالات المياه المختلفة .
12. وليد زباري ، مرجع سابق .
13. www.aawre.org/about.cfm
14. الأنبياء آية 30 .
15. القمر آية 28
16. أنظر وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ، ج 5 ص 588 دار الفكر دمشق ط 1 ، 1991 ــ الونشريسي ، المعيار المعرب ،ج 8 ــ ابن الرامي ،الإعلان بأحكام البنيان ــ سعيد بن حمادة ، الماء والإنسان في الأندلس ، دار الطليعة بيروت .

17. سيد وقار حسيني ، الفكر الإسلامي في تطوير مصادر المياه والطاقة ، ت سمية زكرياء زيتوني، ص 154 _ 195 ، دار فصلت للدراسات والترجمة والنشر ، حلب ، سوريا ، ط 1 ، 1998
18. محمد القدوري، حيازة العقار وحيازة المنافع ،دار الأمان ، الرباط ،ط 1 ،2005 ص 111 _ 121 .
19. سليمان قوراري ، حماية الماء في الشريعة الإسلامية ، ملتقى البيئة من منظور شرعي جامعة أدرار 4 ماي 2004 .
20. رواه ابن ماجة
21. أحمد بن حنبل
22. أحمد بن حنبل وأبو داود
23. سعيد بن حمادة ، الماء والإنسان في الأندلس ، ص 41_ 47 .
24. *M.A. Hefny* Water management ethics in the framework of environmental and general ethics: The case of Islamic water ethics _ Water Ethics Marcelino Botín Water Forum 2007 .Ed: Taylor and Francis Group
25. الإسراء آية 70 .
26. سياسات الدعم ...عامل مرشد أم مشجع لاستهلاك المياه في المملكة صحيفة الوسط البحرينية – العدد 1388 – الأحد 25 يونيو 2006م
27. محمد بلغالي ، سياسة الموارد المائية في الجزائر تشخيص الواقع وآفاق التطوير ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، مداخلة قدمت للندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط من تنظيم مخبر البحث في علوم المياه ، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر 22_ 24 مارس 2008 .
28. www.unesco.org
29. وليد زباري ، عقد تعليم المياه من أجل التنمية المستدامة صحيفة الوسط البحرينية العدد 1871 الأحد 21 أكتوبر 2007 .
30. نفسه .
31. www.unesco.org
32. رواه مسلم